العرب
الثلاثاء 2020/02/25
السنة 42 العدد 11628

فرنسا تتحرك لإنقاذ لبنان من الانهيار

حسابات سياسية واقتصادية وراء تغاضي باريس عن خطر حزب الله

للشارع اللبناني موقف آخر

فرنسا تقارب الملف اللبناني من زاوية مختلفة عن الولايات المتحدة، ومرد ذلك اعتبارات عدة لعل من بينها أن باريس تنظر للبنان على أنه بوابتها الرئيسية للشرق الأوسط وأن انهيار هذا البلد سيعني ضربة كبيرة لها وهي التي تشهد في السنوات الأخيرة انحسارا لنفوذها في المناطق التقليدية المحسوبة عليها.

باريس - يقود وزير المالية الفرنسي برونو لومير جهودا حثيثة لإقناع المجتمع الدولي بضرورة مد يد العون للبنان الذي يمر بأزمة مالية غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الأهلية، تهدد بإفلاسه.

وقال وزير المالية الفرنسي الاثنين إن بلاده تدرس خيارات مختلفة لمساعدة لبنان على التعافي من أزمته، ومن بينها برنامج لصندوق النقد الدولي، إذا سعت الحكومة اللبنانية إلى ذلك. وأوضح للصحافيين من أبوظبي أنه بحث الوضع في لبنان مع القيادة الإماراتية.

وكان الوزير الفرنسي صرح الأحد أن فرنسا مستعدة لدعم لبنان ماليا، في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، محذرا من خلط التعافي الاقتصادي في لبنان مع الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لمواجهة إيران في المنطقة.

وكشفت مصادر دبلوماسية فرنسية أن الموقف الذي أعلن عنه لومير، الأحد، لجهة جهوزية فرنسا لمساعدة لبنان، وزيارته للإمارات في سياق مساع لبناء جبهة دولية إقليمية داعمة لهذا البلد يستند إلى مقاربة شاملة للسياسة الخارجية الفرنسية حيال الشرق الأوسط، والتي تختلف عن سياسات واشنطن كما دول أوروبية أخرى.

ويعكس التحرك الفرنسي مزاجا منفتحا على بيروت وعلى حكومته الجديدة، وتحدثت المصادر عن أن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان سيستقبل نظيره اللبناني ناصيف نهاية الشهر الحالي في باريس، ربما في 28 فبراير، في خطوة لافتة، لاسيما وأن لودريان لم يسبق له أن قابل وزير الخارجية السابق جبران باسيل في الخارجية الفرنسية.

وقالت المصادر إن باريس لا تخطط لمعاندة السياسة الأميركية المعتمدة حيال لبنان، وأن موقفها لا ينهل حيثياته مما يخرج عن واشنطن، بل يستند على استمرارية تاريخية لسياستها مع لبنان.

وأوضح لومير عقب اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين أن "فرنسا مستعدة دائما لمساعدة لبنان. لقد كان الحال دائما في الماضي وسيكون هذا هو الحال في المستقبل". وأضاف "إذا طلب لبنان أي مساعدة فستكون فرنسا موجودة".

> الولايات المتحدة تعمل لزيادة ضغوطها على لبنان بسبب ما يملكه حزب الله ومن ورائه إيران من نفوذ على قرار بيروت

ويعد لبنان بوابة فرنسا إلى الشرق الأوسط. وعلى ضوء انحسار نفوذها في المنطقة مقابل المنافسة الأميركية الروسية، لا تريد باريس أن تفقد ما تبقى بخسارة وجودها التاريخي في لبنان، وهي ترفض التأثر بالضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على لبنان لأسباب مرتبطة بالصراع بين واشنطن وطهران.

وقال وزير المالية الفرنسي إن ثمة حاجة ماسة لأن تتخذ الحكومة اللبنانية قرارات لتحسين الوضع على الأرض.

وأردف "نريد التحرك في المنتديات الرسمية ونعتقد أن صندوق النقد الدولي قد يكون له دور يلعبه في مرحلة ما ولكن الأمر متروك للحكومة اللبنانية، لكن إذا كانت هناك أي حاجة للمساعدة، في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، فإننا على استعداد لتقديم العون".

ولفتت المصادر إلى أن موقف وزير المالية الفرنسي وتحركاته متسقة تماما مع مواقف سابقة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وعد فيها بدعم لبنان، وأن ماكرون لم يتردد في الاتصال بنظيره اللبناني ميشال عون بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حسان دياب وإطلاق موقف داعم للبنان على الرغم مما أشيع عن تبعية هذه الحكومة لحزب الله.

وكانت أجواء واشنطن أوحت أن الولايات المتحدة تعمل على زيادة ضغوطها على لبنان بسبب ما يملكه حزب الله ومن ورائه إيران من نفوذ على قرار بيروت. غير أن لومير قال "نعرف أن ثمة روابط بين المسألتين، لكننا لا نريد خلط قضية التعافي الاقتصادي في لبنان، وهو اليوم في حالة طوارئ واضحة، ومسألة إيران".

ويرى باحثون في شؤون السياسة الشرق أوسطية لفرنسا أن باريس مازالت متمسكة باختلاف مقاربتها في التعامل مع حزب الله عن الولايات المتحدة وحتى عن بريطانيا. وأوضحوا أن باريس مازالت على تواصل مع حزب الله ولم تدرجه، كما فعلت واشنطن ولندن، على لوائح الإرهاب بجناحيه السياسي والعسكري، كما أنها تحتفظ بالتواصل مع إيران على الرغم من أن ماكرون ووزير خارجيته لودريان كانا أطلقا مواقف متشددة من طهران.

وبالإضافة إلى علاقاتها مع إيران، تمتلك باريس علاقات ممتازة مع السعودية والإمارات ودول خليجية أخرى بما يمكنها من الإطلالة على الوضع في لبنان من نوافذ خليجية. كما أن لفرنسا مصالح تتعلق بقطاع النفط الواعد في لبنان وأن شركة توتال الفرنسية هي جزء من الكونسرتيوم الذي يعمل على مشاريع التنقيب على الغاز في مياه لبنان.

وكانت باريس قد واكبت التطورات اللبنانية إثر اندلاع الاحتجاجات في 17 أكتوبر الماضي وأوفدت مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كريستوف فارنو إلى العاصمة اللبنانية للاطلاع من المسؤولين اللبنانيين على حيثيات الأزمتين السياسية والمالية.

وبحث فارنو بعد عودته إلى باريس الوضع اللبناني مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر والمبعوثة البريطانية ستيفاني كاك. كما استضافت باريس في 11 ديسمبر مؤتمرا لمجموعة دعم لبنان برئاسة الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية فرانسوا دولاتر ومنسق الأمم المتحدة في لبنان يان كوبيش.

وكان وزير الخارجية الفرنسي لودريان صرح إثر هذا الاجتماع أن باريس طلبت من السلطات اللبنانية اتخاذ الإجراءات الضرورية المتناسبة مع خطورة الوضع. وأضاف أن "الكرة الآن في ملعب اللبنانيين. قمنا بصياغة طلبات بشأن الإصلاح ومكافحة الفساد لتكون المساعدات الدولية في الموعد".

وتلفت مصادر دبلوماسية في بيروت إلى أن فرنسا تعمل على تنشيط تيار يهدف إلى تحريك المجتمع الدولي حيال لبنان وإخراجه من حالة الجمود التي يعاني منها. وتتوقع المصادر أن تتحرك باريس باتجاه واشنطن لرفع حالة الغموض في الموقف الأميركي بشأن العلاقة مع بيروت.

وتؤكد المصادر أن باريس تمتلك رشاقة التواصل مع واشنطن وطهران والرياض وبيروت، وأن وساطتها مرحب بها ومقبولة وقد تنجح في قلب المزاج الدولي، خصوصا وأن الزيارة التي قام بها وفد صندوق النقد الدولي إلى بيروت باتت توفر للعواصم المعنية معطيات وافية حول طبيعة المشكلات المالية كما طبيعة ما هو مطلوب لإنقاذ لبنان من أزمته الراهنة.

الجنود الأتراك يدفعون ثمن اندفاعة أردوغان

دمشق – قتل وأصيب نحو 10 جنود أتراك جراء قصف لطائرات حربية روسية وسورية، الاثنين، لنقطة مراقبة تركية في منطقة كنصفرة الواقعة في ريف إدلب الجنوبي، وذلك بعد ساعات قليلة على قصف روسي مماثل لنقطة مراقبة أخرى في جبل الزاوية.

ولوحظ في الأيام الأخيرة تصاعد وتيرة قصف نقاط المراقبة التركية المنتشرة في محافظة إدلب وريف حلب، فيما بدا خطوة من موسكو لزيادة الضغط على أنقرة التي تدعم الجماعات المقاتلة وعلى رأسها هيئة تحرير الشام (النصرة سابقا) لوقف تقدم الجيش السوري في المنطقة.

وأعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل وجرح نحو 10 جنود أتراك جراء استهداف طائرات حربية تابعة لروسيا والنظام السوري النقطة التركية في كنصفرة، مشيرا إلى تسبب القصف أيضا في تدمير عدة آليات تركية.

وتوجد في إدلب وضواحيها نحو 35 نقطة مراقبة تركية بينها 24 نقطة تم استحداثها منذ انطلاق العملية العسكرية للقوات السورية في ديسمبر الماضي في محاولة من تركيا لإعاقة تقدم الأخيرة، وهو ما فشلت فيه لحد الآن.

ونجح الجيش السوري خلال تقدمه السريع في إدلب وريف حلب الشرقي في محاصرة 13 نقطة مراقبة بشكل كامل، وتضم تلك النقاط المئات من الجنود الأتراك الأمر الذي يثير قلق أنقرة على مصير هؤلاء في حال تفجر الوضع أكثر مع الجانب الروسي.

وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عن تحضير موسكو وأنقرة لجولة مشاورات جديدة، بعد فشل محادثات جرت بينهما في موسكو قبل أيام.

وأعرب لافروف الاثنين عن أمل موسكو في أن تساعد المشاورات القادمة في توصل البلدين إلى اتفاق حول آليات عمل منطقة خفض التصعيد في إدلب "حتى لا يتصرف الإرهابيون هناك كما يحلو لهم".

وسبق وأن طرحت روسيا على تركيا في المحادثات السابقة اتفاقا جديدا بديلا عن سوتشي المنتهي بطبعه، قوامه إنشاء منطقة خفض تصعيد أخرى على عمق 15 كلم بالقرب من الحدود التركية، يتم نقل نقاط المراقبة التركية إليها بيد أن أنقرة رفضت بشدة هذا المقترح مصرة على إبقاء نقاطها في أماكنها.

وأكد الوزير الروسي على تمسك بلاده بموقفها الصارم إزاء وجود المجموعات الإرهابية في إدلب، وفي مقدمتها منظمة "هيئة تحرير الشام" التي تهيمن على الفصائل المسلحة العاملة هناك.

وقال لافروف "سنعترض حتما على أي محاولات لتبرئة الإرهابيين الذين تم تصنيفهم من قبل مجلس الأمن الدولي" بالإرهاب.

وتعد هيئة تحرير الشام القوة الضاربة التي تراهن عليها تركيا لضمان نفوذ لها في داخل سوريا، بيد أن موسكو مصرة على وجوب إنهاء هذا التنظيم الذي يعد الفرع السوري لتنظيم القاعدة.

وذكر وزير الخارجية الروسي أن من البنود التي اتفقت حولها موسكو وأنقرة في سبتمبر 2018 وتم تأكيده لاحقا، كان سحب الأسلحة الثقيلة من الحدود الخارجية لمنطقة خفض التصعيد بإدلب، لمنع استخدامها في استهداف مواقع للجيش السوري ومنشآت مدنية وقاعدة حميميم الجوية الروسية، إضافة إلى الاتفاق على ضمان العمل الطبيعي لطريقي أم 4 وأم 5 الدوليين.

وشدد لافروف على أنه "لم تكن هناك أي اتفاقات في إطار ما اتفق عليه بين الرئيسين الروسي والتركي، على عدم توجيه ضربات ضد الإرهابيين إذا بدأوا يتصرفون كما تصرفوا بالفعل، لتتحول منطقة خفض التصعيد إلى منطقة التصعيد".

وتابع "بالتالي، لم يكن في (استهداف محيط نقاط مراقبة تركية) أي مفاجأة لأحد، وأنا واثق بأن العسكريين الأتراك العاملين على الأرض يرون ويفهمون كل شيء جيدا". ولفت إلى أن الإرهابيين هاجموا مرارا المواقع الروسية والسورية الحكومية والمنشآت المدنية من أماكن تموضع نقاط المراقبة التركية.

ويقول مراقبون إن روسيا مصرة على المضي قدما في تطهير إدلب ومحيطها من هيئة تحرير الشام، وأن استهدافها المتكرر في الآونة الأخيرة لقوات تركية تدعم تلك الجماعة، هو رسالة لأنقرة بأنها مستعدة للذهاب بعيدا في فرض رؤيتها في تلك المنطقة، ما لم تأخذ تركيا بمطالبها في الاعتبار.

وحقق الجيش السوري الاثنين تقدما نوعيا جديدا خاصة في ريف إدلب الجنوبي، في المقابل تواصل عناصر هيئة تحرير الشام بدعم وإسناد ناري مكثف من القوات التركية محاولة اختراق دفاعات القوات الحكومية في منطقة النيرب شرق مدينة إدلب.

وسجل المرصد السوري ارتفاعا في عدد الغارات التي تنفذها الطائرات الحربية الروسية والسورية والتي بلغت حتى عصر الاثنين 120 غارة.

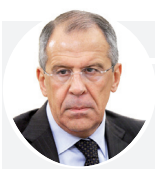

سيرجي لافروف

سنعترض حتما على أي محاولات لتبرئة الإرهابيين

وحذرت الأمم المتحدة في وقت سابق من أن القتال في شمال غرب سوريا يصبح "قريبا بشكل خطير" من أماكن تأوي نحو مليون نازح، ما يشكل خطرا وشيكا بحدوث "حمام دم".

وقال نائب المنسق الأممي للشؤون الإقليمية للأزمة السورية مارك كاتس إن الأمم المتحدة تحاول مضاعفة شحنات المساعدات عبر الحدود من تركيا من 50 إلى 100 شاحنة يوميا. وصرح كاتس للصحافيين في جنيف "القتال يصبح أكثر خطورة الآن بالقرب من منطقة يعيش فيها أكثر من مليون شخص في خيم وماو موقتة".

وحذر من خطر وقوع "حمام دم حقيقي". وأدى الهجوم الذي تشنه القوات السورية بدعم روسي ضد مقاتلين تدعمهم تركيا في شمال غرب سوريا، إلى تشريد مئات الآلاف.

وأضاف كاتس أنه نتيجة للتصعيد فقد رفعت الأمم المتحدة مناشداتها لتمويل المساعدات للأزمة من 330 مليونا إلى 500 مليون دولار (462 مليون يورو)، مضيفا أن هناك نقصا بنحو 370 مليون دولار. وأشار إلى أن المنظمة الدولية أرسلت 1200 شاحنة مساعدة إلى المنطقة في يناير وأرسلت 700 شاحنة أخرى حتى هذا الوقت من فبراير.

وقال "الحقيقة أن هذا ليس كافيا. فنحن بالكاد نستطيع تلبية احتياجات الناس من الحصص الغذائية الأكثر إلحاحا وكذلك الخيم والبطانيات واحتياجات الشتاء".

وكانت روسيا قد رفضت الأربعاء صدور بيان من مجلس الأمن يطالب بوقف العمليات القتالية وباحترام القانون الإنساني في شمال غرب سوريا.

محاصرون بالنيران الروسية والسورية

مصر والسودان وإثيوبيا على أعتاب اتفاق حول سد النهضة

الخرطوم – أعلن وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس الاثنين أن الدول الثلاث السودان ومصر وإثيوبيا اتفقت على 90 في المئة من النقاط الخلافية الخاصة بسد النهضة.

وأوضح عباس في مؤتمر صحافي عقد بالخرطوم، أن بلاده لعبت دورا أساسيا في التفاوض لحماية مصالحها أولا من غير الإخلال بمصالح الآخرين.

وأعرب عن أمله في أن يكون سد النهضة بداية لتعاون بين الدول الثلاث، حيث تشارك إثيوبيا بالكهرباء والسودان بالأراضي ومصر بالصناعة.

واعتبر الوزير السوداني أن الاتفاق بشأن السد ليس معنيا بتقسيم المياه وإنما بقضية ملء البحيرة، مشددا على أن بلاده لم تتعرض لأي ضغوط للتنازل عن جزء من حصتها المائية من قبل الولايات المتحدة.

وكانت أنباء ترددت في الأيام الماضية بأن الخرطوم تنازلت عن جزء من حصتها لفائدة مصر لتسريع التوصل لاتفاق، وهو ما سارعت السلطة الانتقالية في هذا البلد لدحضه.

وتبني إثيوبيا منذ عام 2001 سد النهضة بكلفة 6 مليارات دولار على النيل الأزرق، الفرع الرئيسي لنهر النيل. ويثير السد مخاوف السودان ومصر لجهة التأثير على إمدادهما بمياه النيل.

وفشلت جولات عدة من التفاوض بين الأطراف الثلاثة في التوصل إلى اتفاق ما حدا بالولايات المتحدة إلى التدخل في نوفمبر الماضي. وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الثلاثاء الماضي أن عناصر الاتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي باتت تقترب من نهايتها، مستدركا بالقول إن "هناك عملا ينبغي القيام به قبل التوصل إلى حل نهائي"، وقد يحتاج ذلك لأشهر.

ياسر عباس

اتفقنا على 90 في المئة من نقاط الخلاف بشأن سد النهضة

وقال المفاوض القانوني السوداني هشام كاهن خلال المؤتمر الذي عقد الاثنين "المسودة تقول إن الاتفاقية اسمها اتفاقية ملء وتشغيل السد وتتضمن بنودا تتحدث عن سلامة السد أثناء التشغيل وحول البيئة وكيفية حل النزاعات بين الدول الثلاث".

وأضاف كاهن أن "الاتفاقية تتضمن نصا حول دخولها حيز التنفيذ، وبما أنها اتفاقية دولية فلن تدخل حيز التنفيذ بمجرد توقيعها بل بعد مصادقة الدول (المعنية) عليها وفق نظمها الدستورية".

وتوصل وزراء الري للدول الثلاث إلى حل وسط منتصف يناير في واشنطن بحضور وزارة الخزانة الأميركية والبنك الدولي.

ويشكل السد أهمية استراتيجية بالنسبة لإثيوبيا، لكن مصر على وجه الخصوص تخشى من أن يؤثر على إمداداتها من النهر الذي يوفر 90 في المئة من المياه التي تحتاج إليها.